النخبة المؤدلجة

المثقف الأكاديمي العراقي والسلطة السياسية (١٩٦٨م- ٢٠٠٣م)

Ideologized Vanguard

The Iraqi Academic Educated Man and the Political Authority (1968-2003)

ا.م.د. جعفر نجم نصر

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب

قسم الأنثروبولوجيا التطبيقية

Asst. Prof. Dr. J`afar Najim Nasar

University of Al-Mustansiriya

College of Arts

Department of Applied Anthropology

... ملخص البحث ...

ان الحديث عن طبيعة العلاقة التي قامت وتقوم بين المثقف والسلطة السياسية يعد من الامور الرئيسة والجوهرية في ظل كافة التحولات التي شهدها المجتمع العراقي لانها تعبر عن مفصل رئيس من مفاصل صلة الثقافة بالسياسة فضلا عن كونها تعبر في الوقت ذاته عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات الثقافية من جهة والمؤسسات التشريعية والتنفيذية من جهة اخرى.

ولقد جاء هذا البحث ليعبر عن الصلات والتقاطعات التي شهدتها مرحلة الحكم السياسي السابق والتي استطاعت احتواء كافة المؤسسات ومن ضمنها المؤسسة الثقافية وكل ما يتصل بها او يتعارض معها بنحو او باخرمن بعض الافراد المثقفين ضمن سياسة الادلجة الاجبارية التي مورست من قبل النظام الحاكم اذ ان سياسة الادلجة تلك تمثلت عبر تمرير ايديولوجيا البعث في كل مفاصل وجوانب الحياة.

ولقد كان المثقف الجامعي احد ادواتها اذ اندفع الكثير منهم ليكونوا اداة طيعة ضمن سياق اعادة كتابة الذاكرة الثقافية العراقية وبالتالي جاء هذا البحث ليركز الاضواء على تلك المرحلة العصيبة من مراحل الثقافة العراقية ولقد استعان الباحث بكثير من الاطر والرؤى السوسيولوجية (الاجتماعية) لتوضيح كافة الصلات والتقاطعات بين المثقف الاكاديمي(الاستاذ الجامعي) والسلطة السياسية انذاك.

...Abstract...

The nexus between the educated and the political authority is of importance at all the changes the Iraqi society endures, since it is a crucial conjecture in the relationship between culture and politics. In time such a relation manifests the reality between the cultural institutes, judiciary and authoritative institutes.

The paper focuses upon the nexuses and severance of relation the former political rule shows and intends to dominate all the institutes, including the cultural ones, regardless of the volition the educated men hold in a coercive ideologized policy the ruling regime maintains; such an ideologized policy comes into surface through spewing the Ba`athist ideology into all the walks of life.

The university man was one of its means; many surge into being lenient machine to reerect the cultural Iraqi memory. As a result, the paper comes to tackle such a miserable phase, in the cultural Iraqi phases, the researcher depends mainly upon all the nexuses and intersections between the academic educated man; university teachers, and the political authority in the past.

... المقدمة ...

إن الحديث عن طبيعة العلاقة التي تقوم بين المثقف والسلطة السياسية من الموضوعات التي تحظى بأهمية خاصة في البحوث والدراسات التي تتناول هوية المثقف العربي وأدواره ومشروعه الثقافي داخل المجتمع، وذلك بلحاظ أن هنالك تصادماً دائماً يحدث بين تلك السلطة السياسية والسلطة الثقافية التي يمتلكها المثقف، التي استطاع أن يحوزها بفضل معارفه وثقافته التي تميزه داخل المجتمع تميزاً يضفي عليه هالة السلطة المعتد بها بنحوٍ أو بآخر لاسيما عند الفئات المتعلمة داخل المجتمع.

إذ تصطدم سلطتهم الثقافية تلك بالسلطة السياسية، وذلك لتعارض مشروعيهما بنحو أو بآخر، إذ يريد المثقف (المستقل) على وجه الخصوص أن ينشر ثقافته داخل المجتمع، التي تأخذ أشكالا معرفية وثقافية متنوعة، في حين تريد السلطة أن تنشر أيديولوجيتها داخل المجتمع، وذلك عبر أدلجة كل ما تستطيع الوصول إليه بشتى الوسائل التي يكون من ضمنها الاستعانة بالكثير من المثقفين المأجورين.

ولقد كان المثقف الأكاديمي (الأستاذ الجامعي)، هو الأنموذج الذي اخترناه ليكون مجالاً لأجل تعرف طبيعة العلاقة التي قامت بينه وبين السلطة السياسية / البعثية (العهد البائد) على وجه التحديد، بوصفه ذلك المثقف الذي حاولت السلطة أدلجته بوسائل متنوعة.

المبحث الأول

المثقف الأكاديمي ... رؤية حول الهوية

قبل التعريف بماهية المثقف الأكاديمي، لابد لنا في البدء من الوقوف على التعريفات الخاصة بكلمة مثقف، فكلمة (مثقف) تعني أشياء عديدة، وتقابلها كلمة (Intellectual) بالإنجليزية و (Intelligenty) بالروسية و (Intelligenz) بالألمانية و (Intellectuel) بالفرنسية وقد حملت الكثير من التعريفات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تعريفات كل من ماكس فيبر، وروبرت ميشيل، وتالكوت بارسونز، وأدوارد شيلز على التوالي:

- المثقفون هم مجموعة من الأشخاص الذين تمكنهم قدراتهم ومواهبهم الخاصة من النفاذ إلى منجزات ذات قيمة ثقافية.
- المثقفون هم أولئك الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة، وعلى أساس هذهِ المعرفة الموضوعية وتأملاتهم الذاتية يصوغون أحكامهم عن الواقع، دون أن يستمدوا هذه الأحكام مباشرة أو بالضرورة من خبراتهم الحسية.
- المثقفون هم متخصصون في أمور الثقافة، ويضعون اعتباراتها فوق الاعتبارات الاجتماعية اليومية المعتادة.
- المثقفون هم ذلك القطاع من بين قطاعات المتعلمين، الذين لهم طموحات

سياسية، أما مباشرة بالسعي لكي يصبحوا حكاماً لمجتمعهم، أو غير مباشرة بالسعي إلى صياغة ضمير مجتمعهم والتأثير في السلطة السياسية في اتخاذ القرارات الكبرى[١].

والحقيقة أن التعريف الأخير الذي قال به أدوارد شيلز يمكن أن يكون بالنسبة لنا بمثابة المدخل الفعلي لغاية بحثنا هذا، لأن المثقف ما هو إلا صاحب الإدراك والوعي العالي، فقد هضم الثقافات بأنواعها، ولاسيما الثقافة السياسية منها، التي تعد حجر الزاوية الرئيس لإدراك آليات الحكم وأنشطة السلطة وإلى أية أيديولوجيا تستند، ومن ثم فإن المثقف يكون بصيراً بالعملية السياسية التي تجري في موطنه وهو يعرف الثغرات، فيستطيع أن يحدد العلاجات والحلول لأن الذي يدرك العلة لاسيما في البدن السياسي -إذ صح التعبير- أي في كيان الدولة ومؤسساتها سيكون قادراً على وضع العلاجات المتاحة لذلك.

والحقيقة أن موقع المثقفين داخل المجتمع يتيح لهم أن يمتلكوا سلطة تؤهلهم لأن يكونوا إداريين ناجحين أو معارضين رافضين لايديولوجيا السلطة القائمة والقواعد السياسية التي تسير بموجبها أجهزة الدولة بمؤسساتها المختلفة، ولقد وجد الباحث أندرسكي Andreski أن سلطة المثقفين بصفتهم مالكين صنفاً من المعرفة، تتحد بعاملين، يرتبط أولهما بالوجاهة التي يحظى بها المثقف والمعرفة في المجتمع، ويرتبط ثانيهما بطبيعة النموذج الأيديولوجي المهيمن في المجتمع والأهداف التي يرمي إليها[٢].

فالمثقف هنا يكون بين قطبين؛ قطب المجتمع وتقديره وتبجيله لأصحاب المعارف (المثقفين)، ومن ثم فهو يحظى بالقبول ومن ثم الوجاهة الاجتماعية، وقطب

الايديولوجيا المهيمنة المالكة للسلطة، والتي قد يتقاطع معها المثقف لأسباب معرفية هائلة، لأنهُ -كما أشرنا إلى ذلك سابقاً- يكون مدركاً لهفواتها وثغراتها بل يكون مدركاً لفقدانها المشروع السياسي، ومن ثم فأنهُ إما أن يكون مثقفاً معارضاً ويتعرض لسائر الضغوطات والممارسات القمعية، وإما يكون مثقفاً موالياً ومؤدلجاً وهذا ما سنبينه فيما بعد بشكل مفصل.

وهنا يأتي في هذا المجال رأي عالم الاجتماع غولدنر Gouldner الذي يميز فيه بين فئتين: فئة المختصين بالعلوم الإنسانية وفئة التقنيين، فبينما تسعى الفئة الأولى بطبعها إلى تحدي الواقع الراهن، تعمل الفئة الثانية على بناء الانموذج المهيمن وتدعيمه(٣).

والحقيقة أن هذا التمايز الذي أقامه غولدنر يحيلنا بالضرورة إلى المفهوم الرئيس لبحثنا هنا؛ ألا وهو (المثقف الأكاديمي) الذي نقصد به تحديداً الأستاذ الجامعي الذي يمثل النخبة الأكاديمية، وإن كان الذي يعيننا هنا الأستاذ المختص في العلوم الإنسانية كونه الأقرب إلى البعد الثقافي / الإنساني أي الذي يشتغل على موضوعات إنسانية صرفة، للمعنويات أقرب منها للماديات أمثال (النفس، اللغة، التاريخ والذاكرة، والعقل الإنساني، والفلسفة، والدين، والسياسة، وشؤون الدولة،.. الخ) من التخصصات الإنسانية المعروفة، فالمختص بهذه العلوم سيكون قادراً على معرفة شرعية السلطة ومشروعيتها، ومن ثم سيكون هو الجهة المدركة إدراكاً علمياً لأخطائها وثغراتها، ومن ثم فهي تخشى من انتقاداته المبنية على رؤى وأطر نظرية رصينة.

بخلاف التخصص الآخر، الذي وإن كان يمتلكها وعياً وبصيرة، إلا أنه

واستناداً إلى رأي غولدنر سيعمل على تدعيم هذه السلطة من الناحية المادية لأنه سيقدم خبراته التقنية والتكنولوجية لها؛ ولكن هذا الأمر لا يعني عدم وجود شخصيات معارضة من هذا الوسط الجامعي / العلمي، وذلك لأن حديثنا هنا بشكل عام هو حديث نسبي، وما تركيزنا على مسألة التمايز بينهما ألا لأجل أن يقتصر الحديث في هذا البحث على علاقة المثقف الأكاديمي ذي الاختصاص الإنساني بالسلطة السياسة، لأن الأخيرة هي من تسعى دائماً لاحتوائه وترويضه بخلاف الاختصاص الأخر الذي يكون أصحابه غالباً منشغلين في مختبراتهم وتجاربهم العلمية الصرفة.

وقبل المضي قدماً في غاية بحثنا هذا، ينبغي لنا التوقف هنا عند ماهية المثقف الأكاديمي وما المقصود به؟ وما الفوارق بينه وبن المثقف العام؟ فالمثقف الأكاديمي يمكن تعريفه وتحديده في إطار عدة عوامل، أولها، رأسماله المعرفي والعلمي، وثانيها السياق الأكاديمي الذي يمارس فيه نشاطه ويقوم فيه بالوظائف المنوطة به في حقله الأكاديمي أو المتعلقة به. وثالثها نوعية المؤسسات التي تحدد موقعه والتزاماته وحقوقه. ورابع هما علاقة رأسماله المعرفي (الخبرة والمهارات العلمية والفكرية) بنقل المعرفة إلى الآخرين ومسؤولياته في تلقي تلك المعرفة كماً وكيفاً للمستهك (المستهلك هنا هو الطالب) وأخيراً يمكن تحديده في قابليته للتماهي مع نشاطه الفكري في إطار إنتاجه العلمي والفكري وعلاقة ذلك الإنتاج بمصالح مجتمعه[٤]، وهذه المسائل الأنف ذكرها سنعمل على إيضاحها فيما سيأتي من البحث.

ولكن يمكن لنا توضيح الفوارق الجوهرية بين المثقف العام والمثقف الأكاديمي على النحو الآتي:

المثقف (العام)	المثقف الأكاديمي
١. في كثير من الأحيان يمتلك الثقافة عبر جهود ذاتية غير مؤسساتية، ومن ثم تكون ثقافته ثقافة عامة.	١. يمتلك الثقافة عبر جهود مؤسساتية، أي أنه داخل في ضمن سلك أكاديمي خاص أهلهُ للحصول على الثقافة الجامعية / الأكاديمية.
٢. يعتاش على مهنة معينة لا تكون مؤسساتية في كثير من الأحيان، إذ ربما كان كاسباً أو تاجراً أو نحو ذلك، وربما كان صحفياً مستقلاً؛ وحتى لو كان ضمن مؤسسات الدولة فهو سيكون ذا مرتبة وظيفية أدنى مثيلتها التي يمتلكها المثقف الأكاديمي.	٢. يعتاش على وظيفة في ضمن السلم البيروقراطي بوصفه (أستاذاً جامعياً)، وهذا السلم بنحو عام يمنح صاحبه الموقع الاجتماعي المرموق داخل المجتمع.
٣. يكون المثقف بشكل عام أكثر حرية وجدية وصرامة ومبدئية ما دام لا ينتمي إلى مؤسسة معينة،ومن ثم يكون حراً في التعبير عن رأيه من دون أن يكون لديه مخاوف كبرى بنحو أو بآخر.	٣. لا يكون حراً فيما يكتب أو يعبر عنه، لأنه يخشى على منصبه ووظيفته، فلهذا يكون مواربا فيما يكتب أو يعبر عنه لأنه يخاف السلطة الإدارية المباشرة ومراقبتها له، إلا الذين يجاهرون بآرائهم ويلاقون ما يلاقون في سبيل الرأي الذي ينطقون بهِ

٤. اعتقد أنه من حق هذا المثقف أن يكون منتمياً إلى ايديولوجيا معينة، لأنه غير مسؤول عن إنتاج وحدة التفكير كحال الأستاذ الجامعي الذي يسعى دائماً لإيجاد نمط معرفي موحد يسود بين طلابه.	٤. اعتقد أنهُ لا يحق له أن يكون منتمياً لايديولوجيا معينة، لأنه مسؤول عن أجيال معرفية، فلهذا وجب عليه أن لا يكون مؤدلجاً لأنه رجل معرفة لا رجل أيديولوجيا / فئوية / مصلحية.
٥. يتذوق كل الاتجاهات والمشارب المعرفية، ومن ثم يكون خارج دائرة الاختصاص، مما يجعل ثقافته شمولية / كونية، ومن ثم يقدم ألواناً ثقافية هائلة في شتى التخصصات الإنسانية عبر إنتاجه الفكري المتنوع.	٥. في كثير من الأحيان لا يتذوق الاتجاهات والرؤى المعرفية كلها، لأنه يكون رهينَ تخصصه العلمي لا غير مما يجعله جاهلاً بتخصصات كثيرة، وبالتالي تكون كتاباته ذات ملامح خاصة غير شمولية، وحتى هذا الأمر ينسحب إلى محاضراته التي تكون أقرب إلى قوالب نمطية متكررة لا جدة فيها ولا تحديث موضوعي.

المبحث الثاني

المثقف الأكاديمي والسلطة

رؤية حول الوسط المؤسساتي (الجامعة)

إن نقطة التماس الحقيقية والمباشرة بين المثقف الأكاديمي والسلطة يتم عبر مؤسساتها المتعددة،ولكن جوهر هذا التماس والتواصل يتم عبر مؤسسة (الجامعة)، بمعنى أن هنالك جملة من الضوابط والقواعد أو القوانين التي تحكم العلاقة التفاعلية بين الأستاذ الجامعي ومرؤوسيه وجملة هذهِ الأمور تعبر عنها البيروقراطية Bureaucracy.

واستناداً إلى فيبر، تقيم البيروقراطية سواء أكانت في الإدارة العامة أو الخاصة، علاقة بين المرجعيات المؤسسة قانونياً وموظفيها التابعين لها وتمتاز بما يأتي: حقوق وواجبات محددة، مثبتة في قواعد مكتوبة محفوظة في أضابير، وعلاقات مرجعية بين المواقع منظمة تنظيماً تراتبياً، والتعيين والترقية يقومان على معايير ثابتة مثل الاستحقاق والأقدمية، وتكون الخبرة بمنطقة معينة، موثقة في العادة بالامتحان، شرطاً رسمياً للتشغيل؛ ورواتب نقدية ثابتة، والفصل الصارم بين شاغل المنصب والمنصب بمعنى أن الموظفين لا يمتلكون ولا يستطيعون أن ينتحلوا لأنفسهم الموقع الذي يشغلونه(٥).

وعند فيبر، فإنهُ لشرف بالنسبة إلى البيروقراطيين ألا يسمحوا لالتزاماتهم

(الشخصية) نحو الأصدقاء، أو الاقارب، أو الطبقة أو المعتقد السياسي. أن تحدد الأسلوب الذي يؤدون وفقه واجبات منصبهم الإدارية[٦].

ولعل هذهِ المسألة الآنف ذكرها التي أكدها فيبر، ما هي إلا إحدى البوابات الرئيسة التي تنفذ منها عمليات الأدلجة إلى البناء البيروقراطي برمته، لكونها تمثل عملية الشخصنة الفعلية لكل العلاقات والتفاعلات للأستاذ الجامعي، فضلاً عن كونها هي التي تحدد دوره الجامعي داخل المؤسسة ليس من ناحية أدلجة المعرفة التي يمتلكها، ومن ثم تجييرها لصالح السلطة فحسب، بل حتى من ناحية تعامله مع زملائه في العمل ومع طلبته، وحتى تطال سائر الإداريين في السلم المؤسساتي البيروقراطي؛ لأنه لن يعمد في حالة أدلجته إلى أن يتماهى مع الأيديولوجيا الحاكمة أو المهيمنة فحسب، بل سيلجأ إلى اعتماد معيار الولاء الايديولوجي لما يؤمن بهِ في إجراء كافة الأدوار والتفاعلات، متجاهلاً القواعد البيروقراطية التي تنطبق على جميع أبناء الجامعة من (أساتذة وطلبة وإداريين) إذا لم يحاول ان يجري التعديلات عليها عبر الاستعانة بسلطة الحزب الحاكم الذي ينتمي له، وسنتحدث بالتفصيل وبالأمثلة الواقعية عن هذا الأمر في المبحث القادم.

وعوداً على بدء فإن عمليات (بقرطة الدول العراقية) بدأت منذُ تأسيس الدولة العراقية؛ ولقد رصد أحد الباحثين هذا الأمر وبنسب مئوية للمراحل التاريخية التي مرت بها عملية توسع الهيئات العامة والوحدات الإدارية التي قادت في نهاية الأمر نحو مركز وتراتبية وسيطرة مفرطة[٧]، لم تسلم منها الجامعات العراقية بطبيعة الحال، لأنها كانت مجالاً خصباً لأنفاق الدولة من جهة، ومجالاً لتعيين الأفراد أياً كانوا حملة شهادات عليا أو طلاباً، فضلاً عن الإداريين من جهة أخرى.

وفي الحقيقة أن عمليات البقرطة تلك تثير الكثير من الصراعات داخل المجال الأكاديمي، ذلك أذا علمنا بالمحاولات التي يبذلها أصحاب السلطة المؤسسية من مراقبة نشاطات الأكاديميين وذلك عبر إدعائهم لأنفسهم سلطة حفظ النظام والقانون داخل الحرم الجامعي.

ومن هذا ما يحاوله الإداريون الجامعيون في إطار ما يخوله لهم النظام القائم من سلطات، ومن فرض هيمنتهم على صنع القرار في الجامعة ومراقبة ما يجري فيها وتدخلهم في كل أمورها.وهم في عملهم هذا يدركون وضعهم في الجامعة كما لو كانوا الأعمدة التي تقوم عليها[٨].

ولكن ما الأدوات أو الوسائل التي يمتلكها المثقف الأكاديمي لكي يحظى بالمكانة الاجتماعية المرموقة ويدخل في ضمن سياقات البقرطة ويستطع في الوقت نفسه تجييرها لصالحه؟

وما القابليات أو المهارات التي تعينه في سبيل تحقيق ذلك في وسط مؤسساتي يقوم على القواعد والقوانين الإدارية أكثر مما يقوم على المعرفة التي يتوخاها المثقف الأكاديمي (الأستاذ الجامعي)؟

إن جوهر ما نستطيع الانطلاق منهُ للإجابة عن التساؤلات الأنف ذكرها، لكي نعرف كيف يستطيع المثقف الأكاديمي (الأستاذ الجامعي) أن يوازن بين ما يمتلكه من معرفة وبين السياقات الإدارية (التي هي مؤسساتية / سلطوية) الواجب عليه الالتزام بأوامرها ونواهيها، إنما يستند إلى أطروحات عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu عبر مفهوميه الرئيسين ألا وهما الاستعداد (الهابتوس) Habitus والرأسمال الثقافي Cultural Capital.

فالهابتوس يقصد به بورديو: بعض الخصال المترسخة في داخل عقول البشر وأجسادهم؛ وعرف هذهِ الخصال بالترتيبات المتقلبة والمعمرة التي من خلالها يدرك الناس ويفكرون ويقدرون وينفذون ويحكمون العالم. ويعني بالترتيبات أنها مجموعة متنوعة من التوجهات المستمرة والمهارات وأشكال من المعرفة الفنية التي يلتقطها الناس ببساطة من معاشرة أناس من ثقافات وثقافات فرعية معينة[٩].

الهابتوس، يقول بورديو: يشتغل بوصفهِ تجسيداً مادياً للذاكرة الجماعية، معيداً في الخلف إنتاج ما اكتسبه السلف، إنهُ يسمح للمجموعة بـ (الاستمرار في كينونتها) باعتبار أنهُ عميق الاستبطان وأنه لا يفترض وعي الأفراد ليكون ناجماً، فهو (قادر في ظل وضعيات جديدة على اختراع وسائل جديدة يؤدي بها وظائف قديمة). وإنه يفسر سبب تصرف أعضاء الطبقة الواحدة، غالباً بطريقة متشابهة، دونما حاجة إلى تشاور[١٠].

الهابتوس إذاً يمنح الأفراد القدرة على ممارسة سلوكيات معينة تنسجم ومحيطهم الاجتماعي الذي يحيون فيه، إنه بعبارة أخرى يمنح الأفراد القابلية على التكيف الاجتماعي والنفسي مع الأجواء التي يحيون فيها إذا كانوا وسط فضاء اجتماعي معين أياً كان هذا الفضاء خاصاً بأي تجمع اجتماعي رسمياً أو غير رسمي.

وتأسيساً على ذلك كله، فإن للمثقف الأكاديمي (الأستاذ الجامعي) الاستعداد والقابلية على التكيف مع الوسط الجامعي إذ يمنحهُ القدرة على التعالم مع موقعه الذي تتجاذبه فيه عدة مقتضيات يمكن توضيحها على النحو الآتي:

المقتضى الشخصي

ويتمثل في عملية رفع مستواه المعرفي والثقافي عبر متابعة الإصدارات المعرفية / تنوعة الجديدة، أي المحاولة الجادة لاستهلاك المعرفة لأجل إعادة إنتاجها بأشكال معرفية جديدة يقدمها لطلابه أو للمراكز البحثية المعرفية غير المؤدلجة.

مقتضى الوسط المؤسساتي (الجامعي) / التفاعلي:

ويتطلب هذا الأمر أن يمتلك استعداداً كافياً لأجل:

١. استيعاب التسلسل البيروقراطي (رئيس القسم، والعميد، ورئيس الجامعة،... الخ) عبر الالتزام بالقواعد الموضوعية للمؤسسة (الجامعة).

٢. استيعاب توجهات بعض الأساتذة الأيديولوجية لزملائه في العمل،الذين لديهم توجيهات متباينة بين (بعثي سابق، وحزبي، ومؤدلج، ومنفعي، ومستقل...الخ)، وهذه التسميات أمثلة فحسب وليست للحصر، فالواجب على الأستاذ الجامعي أن تكون لديه القدرة الكافية على استيعاب هذا التنوع الآيديولوجي (الذي هو في الحقيقة وعي زائف)، لأن الوعي الحقيقي هو الوعي الشمولي الذي لا ينتمي إلى توجهات أيديولوجية / فئوية بل ينتمي إلى توجيهات معرفية / شمولية، إنسانية، كونية).

٣. استيعاب الطلاب: إذ إن هؤلاء الطلاب في الجامعات العراقية ليست لديهم توجيهات معرفية سوى الرغبة في الحصول على الشهادة لأجل التعيين أو لأجل قضاء أوقات فراغ عبر اللهو في أروقة الجامعة! سوى النزر اليسير

منهم ممن يعدون على الأصابع، والذين لديهم رغبة معرفية حقيقة والذين هم محط اهتمام الأستاذ الجامعي الجاد، فضلاً عن وجود بعض الطلبة المؤدلجين، والذين يمثلون تحالفاً سرياً بين بعض العمادات ورؤساء الجامعات المؤدلجين، فيحصلون على امتيازات كثيرة يرغم بعض الأساتذة على تلبيتها بشكل أو بآخر، وهذا كثيراً ما كان يحصل في العهد السابق (النظام البعثي).

ولكن إذا كان (الاستعداد) الهابتوس هو الذي يمنح الأساتذة الجامعين القابليات على التكيف مع فضائهم الاجتماعي، فإن هذا الأمر يكون منوطاً بالدرجة الأولى واستناداً إلى بيربورديو كذلك سيكون عبر اعتمادهم على الرأسمال الثقافي cultural Capital الذي يمتلكونه مما يجعلهم يمثلون طبقة اجتماعية لها صفات خاصة نتيجة امتلاكها المعرفة.

فلقد ذهب بورديو وجان كلود ياسرون Jean Cland Passeron إلى أنه مع تحول الرأسمالية لتصبح ذات طابع أكثر مؤسسية، وعلى نحو أدى إلى نزع الصفة الشخصية عنها، تراجع التوريث المباشر للممتلكات في أهميته لوصفه وسيلةً لتمرير الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية لذرية المرء، وكان من بين أهم الآليات الأخرى التي بدأت جماعات النخبة في استعمالها هو القدرة على تحويل النظام التعليمي بنجاح. وكان رأس المال الثقافي الأبوي (Parental)، ووفقاً إلى بورديو، يعني أن الأطفال يقدّرون المدرسة و(الجامعة) وأنهم في موقع يتيح لهم فهم (قواعد اللعبة) غير المكتوبة التي تمكنهم من التخرج بمؤهلات يمكنها أن تؤمن لهم وظائف جيدة[١١].

والحقيقة أن بورديو طور مفهوم الرأسمال الثقافي ليحلل بهِ الإنجازات

الأكاديمية التي يحققها الطلبة من الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، وبصفة تقريبية ومجملة، يمكن أن يتجلى هذا الرأسمالي في ثلاثه مظاهر رئيسة: مظهر مندمج IncorParated يتخذ بشكل تنظيم دائم من المؤهلات (أو المقتضيات DisPositioms ومظهر مشيأ Objectivised يتمثل في الأشياء المرتبطة بالثقافة (كما في الكتب والرسومات الفنية والآلات..)، وأخيراً مظهر مؤسساتي Institutionalized ويبدو في الألعاب والشهادات العلمية التي تعطي هذا الصنف في الرأسمالي أصالة ينفرد بها[١٢].

فالرأسمالي الثقافي الذي يمتلكه المثقف الأكاديمي (الأستاذ الجامعي) ما هو ألا حصيلة جهود ذاتية وأسرية جعلته مؤهلاً لأن يكون من طبقة اجتماعية لها حظوتها ونفوذها الاجتماعي والثقافي، مما منحهُ ذلك كله استعداداً هائلاً لأن يتكيف مع مقتضيات الوسط التنظيمي/ المؤسساتي الذي يمارس فيه نشاطه الأكاديمي.

إذ إن رأسماله الثقافي يسهل له دخول عالم البيروقراطية عبر مؤهلاته الأكاديمية من شهادات عليا يحملها، وفي الوقت نفسه تمنحهُ القابلية على التكيف مع فضائه / التنظيمي (الجامعة)، لأنه سيعرف ما الواجب الذي عليه أن يسلكه اتجاه سائر المواقف إن كانت تتطلب حساً قانونياً أو أداة تفاعلية / إنسانية -تواصلية مع النسق التنظيمي بشكل عام.

المبحث الثالث

المثقف الأكاديمي وإشكالية التأدلج

رؤية حول الايدولوجيا المهيمنة

ثمة من يقول إن الايديولوجيا تخفي مصلحة طبقية، ويعلّل قوله استناداً إلى تطور التاريخ. ويقول آخر إن القيم الثقافية أوهام ابتدعها المستضعفون لتغطية غلهم ضد الأسياد، ويعلل قوله استناداً إلى قانون الحياة. في حين تنفرد جهة ثالثة بالقول: إن إنتاجات العقل تبريرات خلقها الإنسان المتمدن لمعارضة دفع الرغبة الجارف، وتعلل تلك الجهة ذلك استناداً إلى طبيعة الإنسان الحيوانية. ومن الواضح أن هذا الأقوال تحتوي على بنية مشتركة إلا وهي: إن الأفكار رموز لا تحمل حقيقتها فيها، بل تستر حقيقة باطنة، وفي هذا الستر ذاته تومئ إليها، وبتأويل ذلك الإيمان نكشف عن الحقيقة المنشودة(١٣).

إن الذي يكشف هذهِ الحقيقة المستترة التي تحاول الايدولوجيا إخفاءها عن الأعين، ما هو إلا الوعي الحقيقي لا الوعي الزائف التي تمثلهُ تلك الايديولوجيا أياً كانت، والوعي ما هو إلا عملية تمثل الشيء وإدراكه والإحاطة به وفهمه، ولكي يعاد تنظيمه وترتيبه ووضع اتساق منطقي للمحتوى الفكري ولتركيباته المتعددة، وذلك من خلال استبطانه لأجل كشف غوامضه وتعرية جوانبه وتبيان ملامحه من خلال متابعة جذور تأسيساته وحركية فعاليته الاجتماعية؛ فلهذا كان هو الوعي

الحقيق بمثابة القوى الفعلية التي تمنع حدوث عملية الاستلابات المجتمعية المتعددة التي تحيل أيديولوجيا السلطة إلى نسق أسطوري يحاول أحداث ابتسارات معرفية عبر أزلام اللاوعي (المُؤدلَجين) و(المُؤدلِجين).

فالوعي الذي يمتلكهُ المثقف الأكاديمي بوصفه (حامل الثقافة وصانعها) يمثل الدريئة أو بمثابة عملية التمترس الذي يرى فيه رسالة شمولية لجميع أفراد المجتمع، ولا تخص فئة دون أخرى، لأن الوعي الحقيقي هنا هو الذي يمنح الأستاذ الجامعي الحيادية والسيادية في الوقت ذاته، بمعنى أنهُ يكون غير موالٍ لأيديولوجيا السلطة لأنه يحمل السلطة الثقافية والمعرفية التي هي في الحقيقة رأسماله الثقافي والرمزي في الوقت ذاته إزاء الرساميل الهائلة التي تملكها السلطة عبر هيمنتها على سائر مؤسسات الدولة ومن ضمنها (الجامعة) بطبيعة الحال.

ورغم التأكيد المتكرر على أن ثقافة الطبقة المهيمنة هي دوماً الثقافة المهيمنة؛ ألا أنهما لا يزعمان بقولهما هذا أن ثقافة الطبقة المهيمنة لها نوع من التفوق الكامن في ذاتها أو أن لها قوة انتشار تأتيها من (جوهرها) الخاص وتجعل منها قوة مهيمنة على الثقافات الأخرى (طبيعياً) ألا أن هذا ليس زعماً بأن تتوقف القوة النسبية الخاصة التي لمختلف الثقافات خلال التنافس الذي يواجه بينها، على القوة الاجتماعية النسبية الخاصة بالجماعات التي تسندها[١٤].

والحقيقة أن عملية الإسناد هي مسألة خطيرة ومعقدة في الوقت ذاته، وذلك لأن الجماعات المتنافسة التي تمثل طرفَي التصارع على السلطة ما هما إلا جماعات متفاوتة القدرة والإمكانيات في السيطرة والهيمنة، وذلك لأن الذي يمتلك السلطة سيمتلك الثروة والاقتصاد والمعرفة (الجامعات والمركز البحثية) أي أنهُ يستملك

مصادر عيش المجتمع من جهة، ويمتلك منابر الفكر والوعي الزائف ودعاته من جهة أخرى. ومن ثم فإن موقف المثقف الأكاديمي (الأستاذ الجامعي) سيكون موقفاً معقداً بشكل كبير لأنهُ يعتمد على السلطة وأدواتها البيروقراطية ومؤسساتها (الجامعات) بوصفها مصدر عيش ومكانة اجتماعية مرموقة، فلهذا فهو بحاجة إلى تحديد موقفه منها بشكل عام ومن أيديولوجيتها على نحوٍ خاص.

وقبل المضي قدماً في تعرف وسائل السلطة وأساليبها في استمالة المثقف الأكاديمي لفضائها الأيديولوجي والسياسي، فضلاً عن معرفة أشكال ردود أفعال المثقفين الأكاديميين منها، ينبغي أن نعرج على مفهوم المثقف الملتزم أي الذي يؤمن بمبدأ الالتزام ولا يخرج عنه أبداً، كما تجلى في الطرح المعاصر،الذي دعا في شق منه إلى ضرورة تأكيد أن الكاتب أو المثقف يجب أن لا يكون منتمياً لأي حزب سياسي لأجل أن يحتفظ بحريته الشخصية من جهة ويخدم كافة فئات المجتمع من جه أخرى[١٥].

إن السلطة المتسلطة / المستبدة بوجهٍ عام تعمد حينما تشرع في إدارة مؤسسات الدولة إلى إجراء عملية نستطيع تسميتها بـ (القهر الأيديولوجي) أي وضع جميع الفاعلين الاجتماعيين في علاقة مباشرة معها عبر عملية تفاعل اجتماعي واسعة، إذ بدون هذا التفاعل لا توجد سلطة في حقيقة الأمر لأنه لن يوجد تأثير أو نفوذ، وهذا الأمر كله يتم عبر مؤسسات الدولة التي خضعت لعمليات استئصال أيديولوجيات سابقة وزرع أيديولوجيا الحزب الواحد مثلما فعل حزب البعث حينما تولى السلطة وهيمن على كل البناءات داخل المجتمع آنذاك.

وجرياً على عادة المنظر الايطالي، انطوينو غرامشي، فإن مفهوم الهيمنة يدرك

على أنه محاولة النخب السياسية لتعميم مصالحها على الجماهير كافة، ولا تنطوي الهيمنة على سعي لاستحصال تأييد المجموعات المضروب عليها بالهيمنة عن طريق تشجيعها لتبنى قيم النخب الحاكمة ومعاييرها فحسب، بل إنها سعي أيضاً لتوليد مجموعة من الأساطير التأصيلية التي تؤسس لمخيال وطني معين وتحدده[١٦].

ولعل أول مظاهر القهر الأيديولوجي هو إجراء عملية إنتاج ذاكرة تاريخية جديدة مسيسة لأجل إحداث قطيعة مع السلطة السابقة أياً كانت، وهذا الأمر ملحوظ بشكل كبير في تجربة العراق السياسية ومنذُ تأسيس الدولة العراقية.

ويؤدي المثقفون دوراً رئيساً في إنتاج الذاكرة التاريخية الخاضعة لرقابة الدول ورعايتها، إما من خلال إنتاجهم الثقافي وإما من خلال تشفير الإنتاج الثقافي القائم بالطرق المرغوبة سياسياً، حيث يؤكد النخب الحاكمة والمجموعات السياسية عادة على قراءة التاريخ قراءة تظهر (أصالتها) الوطنية والثقافية[١٧].

ويمكن تصنيف الإنتاج الثقافي في ظل رعاية الدولة في أثناء حكم البعث (على وجه التحديد) إلى ثلاث مجموعات من الناحية التحليلية، حيث تتعلق الأولى بالكراسات الأيديولوجية ومن بعضها خطب صدام حسين ومقالاته، ومؤلفاته، ومؤلفات رفاقه البعثيين كميشل عفلق وإلياس فرح وشبلي العيسمي وفاضل البراك. في حين تضم المجموعة الثانية المؤلفات المتخصصة على نحو ظاهر لاستغلال الثقافة من أجل الترويج للأهداف السياسية والأيديولوجية للدولة،ومن ناحية أخرى، أما المجموعة الثالثة فقد اشتملت على المثقفين الذين قدموا كتباً دراسية، حيث كانت الدولة تطبع مخطوطات هؤلاء المثقفين لأن موضوعاتها تتوافق مع مصالحها الخاصة[١٨].

وكان من ضمن هؤلاء المثقفين عدد هائل من الأدباء الذين كتبوا أشعارهم ورواياتهم وقصصهم في تمجيد حزب البعث وقائده صدام حسين، واندفعوا بدون استحياء لأن يكونوا شهود زور على الحرب العراقية – الإيرانية عبر تبريرها وتمجيد الموت الشاخص فيها الذي قضى على خيرة شباب العراق الذين لم يولد مثل براءتهم وعفويتهم وصدقهم؛ ولقد رصد الكاتب والروائي العراقي المعروف سلام عبود عدداً من تلك الأعمال الأدبية / البعثية / الصدامية[١٩].

إن الذي يهمنا في كل ما تقدم ذكره، هو رصد الدور الذي اضطلع بهِ المثقف الأكاديمي العراقي (الأستاذ الجامعي)، وكيف استطاعت سلطة البعث تجيير معرفته واختصاصه لمشروعها عبر أدلجة النخبة (الأكاديميين)، لاسيما أن بعض هؤلاء الأكاديميين يحظون بمرتبة علمية عالية ولهم مكانتهم الاجتماعية المرموقة داخل المجتمع العراقي.

لقد أسهم الباحث الأمريكي المعروف أريك دافيس في رصد لعدد هائل من تلك الأعمال المؤدلجة أو المتزلفة الى السلطة والتي كانت وزارة الثقافة والأعلام في العهد البائد تشرف على طباعتها وتوزيعها، إذ لم تكن كتباً أكاديمية فحسب، بل كانت سلسلة من أطاريح الماجستير والدكتوراه ولاسيما في تخصصات (التاريخ) وعلم الاجتماع، والآثار، واللغة العربية لاسيما (الشعر والرواية، والقصة القصيرة)، والعلوم السياسية، ولقد كانت تلك الأعمال تؤكد المسائل الآتية: (ونذكرها هنا على سبيل المثال):

١. تمجيد البعث ومنجزات انقلاب تموز ١٩٦٨.
٢. تمجيد صدام حسين ودوره القيادي.

٣. محاولة إرساء ذاكرة قومية- عروبية.

٤. محاولة إجراء قطيعة مع الإسلام والعودة بالعراقيين إلى عهود الحضارات العراقية القديمة (عهد بابل، وأشور،... الخ)[٢٠].

أما بعد حرب الخليج الثانية أي بعد غزو الكويت والهزيمة الكبرى للجيش العراقي وحدوث انتفاضة شعبان في الوسط والجنوب،وضغوط إعصار الاقتصاد بدأت الكتابات الأكاديمية الموضوعية في مجالات علمية / محكمة أمثال مجلة (أم المعارك)، فضلاً عن المجلات المؤدلجة التي كان يصدرها بيت الحكمة بعد تأسيسه عام ١٩٩٥ أمثال (دراسات سياسية، دراسات اجتماعية، دراسات قانونية... الخ) فإنها بدأت تأخذ منحى آخر لتبرير كل الأحداث التي جرت بعد عام ١٩٩٠، وكانت توجهاتها على النحو الآتي بشكل عام:

١. تأكيد أهمية الإسلام بدل الأدلجة القومية - والعروبية وذلك لإضفاء شرعية جديدة على نظام البعث عبر تدينه، ولقد انسجم هذا الأمر مع ما أطلق عليه بالحملة الإيمانية آنذاك.

٢. تأكيد موضوعات اقتصادية من قبيل التنمية، وأهمية النفط العراقي، وكيفية مواجهة الحصار الاقتصادي.

٣. العودة لمواضيع (صناعة العدو) عبر محاربة النظام العالمي الجديد الذي روجت وما زالت تروج له الولايات المتحدة.

٤. التزلف للروح العشائرية الطاغية في المجتمع العراقي، بعدما حجمت وأُقصيت من المشهد السياسي والثقافي العراقي لصالح البعثيين، لاسيما في

سبعينات القرن العشرين، والثمانينات منه، وكانت مسألة العودة للعشائرية لها مبرراتها بالنسبة للسلطة ولاسيما إذا علمنا كيف إنهارات مؤسسات الدولة بعد انتفاضة عام ١٩٩١[٢١].

ولكي لا نجانب الصواب ونحكم على الأكاديميين العراقيين كافة بكونهم مؤدلجين يعملون لصالح مشروع السلطة البعثية آنذاك، فأننا نتفق مع التصنيف الذي وضعهُ الباحث عاطف أحمد في صدد رصه استجابات هؤلاء المثقفين وغيرهم لضغوطات الأدلجة القهرية للسلطة، والذي هو ينطبق في حقيقة الأمر على (المثقف الأكاديمي بوجه خاص لأنه محل اهتمام البحث)، والذي هو عبارة عن الأنماط الأربعة الآتية:

١. النمط المساير أو المداهن.
٢. النمط المقاوم أو المتمرد، وهما أكثر الأنماط شيوعاً عبر تاريخ العلاقة بين الفكر والسياسة.
٣. النمط المنسحب وهذا النمط يرتبط بحالات فردية وليدة ظروف زمنية خاصة.
٤. النمط المتردد، وهو نمط لا يمثل ظاهرة عامة، وهو من الأنماط الحائرة غير المستقرة التي تتعايش مع أي شكل من أشكال السلطة[٢٢].

إن هذهِ الأنماط الأنف ذكرها تحيلنا إلى قضية تحدثنا عنها مسبقاً ألا وهي مسألة الوعي؛ إذ إن من الواضح أن بعض الأكاديميين لديهم أنواع متعددة من الوعي على الرغم من أن جميعهم يدرك لعبة الأدلجة تلك وكيف أنهم بمثابة أدوات بيد السلطة تسيرهم حيثما تشتهي وتريد إلا أن وعيهم خاضع لذواتهم وطبيعة ظروفهم المحيطة بهم إذ منهم من يمتلك:

١. وعياً زائفاً / مأدلجاً لأجل أن يبقي على حياته وينال مغانم كثيرة ومتنوعة.

٢. وعياً خائفاً / فينزوي عن المجتمع ويحاول أن يتجنب السلطة قدر الإمكان عبر التحجج بذرائع شتى منها: المرض، وعدم القدرة على الكتابة خارج التخصص الأكاديمي / المحض، الخ من الأعذار.

٣. وعياً معارضاً / ويكون صاحبه في أغلب الأحيان في السجن أو المنفى أو يكون قد أعدم بشكل سري أو علني.

ولعلنا نجد في كتابات عالم الاجتماع المعروف سي. رايت ميلز ما يؤكد بعض معاني ودلالات الوعي المعارض الأنف ذكره الذي يلتقي لديه مع فئة المثقفين المهمشين إذ نجده يقول: إن المثقفين المستقلين كانوا يواجهون أما بشعور قانط بالعجز نتيجة هامشيتهم، وإما بخيار الالتحاق بصفوف المؤسسات، أو الشركات، أو الحكومات، كأعضاء في مجموعة قليلة العدد نسبياً من المطلعين على بواطن الأمور، الذين يتخذون قرارات هامة من دون مراقبة ومن غير شعور بالمسؤولية. إذ أن الحل في هذه الحالة لا يمكن ألا في التحول إلى وكيل (مأجور) لإحدى صناعات المعلومات....[٢٣].

ولكن هل كان المثقف الأكاديمي (الأستاذ الجامعي) آنذاك يعد وكيلاً مأجوراً لأحدى صناعات المعلومات المتنوعة في العهد البائد؟ أعتقد أن الأمر أعقد من أن ينظر إليه بهذا المنظار الحاد، وذلك لأنهم كانوا مغلوبين على أمرهم من السلطة المؤسسية (الجامعة) التي ينتمون إليها، وذلك لأن: (السلطة المؤسسية وسلطة الدولة والبيروقراطية تنعكس في المجال الأكاديمي، بحيث يكون على الأكاديميين أن يقتنعوا بضرورة الطاعة والامتثال للنمط السائد في الدولة، وبضرورة تعزيزه

بإنتاجهم العلمي ونقلهم المعرفي)[٢٤].

وعلى الرغم من ذلك كله، إلا أن هنالك فوارق جوهرية بين المثقف المؤدلج برغبته هو و (عبر اندفاعه في نشر ايديولوجيا السلطة والدفاع عنها) والمثقف المؤدلج قسراً عبر التهديد والوعيد، ومن ثم فأن عملية إعادة النظر بالتراث الثقافي الأكاديمي العراقي في العهد السابق هي ضرورة معرفية وعلمية وأكاديمية لأجل الكشف عن كل من اتخذ تخصصه – المعرفي الإنساني بمثابة (حصان طروادة) لأجل تمرير أيديولوجيا السلطة السابقة بشكل أو بأخر.

١) عاطف عضيبات، أزمة المثقفين العرب، دراسة تحليلية، ورقة عمل قدمت إلى ندوة: الانتلجنسيا العربية، منشورات المكتبة العربية، تونس، ١٩٨٧، ص١٧٠.

٢) د. أحمد صبور، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي/ الأكاديميون العرب والسلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١، ص١٧.

٣) د. أ. محمد صبور، المصدر السابق، ص ١٧-١٨.

٤) المصدر السابق، ص٧٨.

٥) توني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة/ معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ت: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص١٥٧.

٦) المصدر السابق نفسه، ص١٥٧.

٧) ينظر: نزيه الايوبي، تضخيم الدولة العربية، ت: أحمد حسين، المنظمة العربية للترجمة، نشر: مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص٥٩٧-٥٩٩.

٨) ينظر: د. أحمد صبور، المصدر السابق نفسه، ص١٧٢.

٩) جون سكوت (محرراً)، علم الاجتماع/ المفاهيم الأساسية، ت: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص٤٢.

١٠) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ت: د. منير السعيداني، المنظمة العربية

للترجمة، نشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ص١٤٣.

١١) جون سكوت، المصدر السابق، ص٢٢٧- ٢٢٨.

١٢) د. أ. محمد صبور، المصدر السابق نفسه، ص٤٥.

١٣) عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، المركز الثقافي العربي، بيروت-، ط٢، ٢٠١٢، ص٥١-٥٢.

١٤) ينظر: دنيس كوش، المصدر السابق نفسه، ص١٢٠-١٢١.

١٥) نظر: كتاب: السلطة الثقافية والسلطة السياسية، للدكتور: علي أومليل، مركز دراسات الواحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨، ص٢٥٣-٢٥٤.

١٦) أريك دافيس، مذكرات دولة، ت: حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص١٣.

١٧) أريك دافيس، المصدر السابق نفسه، ص١٨.

١٨) المصدر السابق نفسه، ص٢٦٨.

١٩) لتفاصيل أكثر حول تلك الأعمال الأدبية/ المؤدلجة، ينظر كتابه: ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، كولونيا- ألمانيا، ط١، ٢٠٠٢.

٢٠) ينظر: تفاصيل ذلك كله وأسماء هؤلاء الأكاديميين في كتاب: مذكرات دولة، ص٣١٣-٣٥٦.

٢١) ينظر تفاصيل ذلك كله، المصدر السابق نفسه، ص٣٩٦-٤٠٦.

٢٢) ينظر: نور الدين زمام، سوسيولوجية المثقف الجزائري، مجلة إضافات / العدد الأول شتاء ٢٠٠٨، تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، ص١٢٧.

٢٣) ادوارد سعيد، صور المثقف، دار عويدات، بيروت، ط١، ١٩٨٩، ص٣٥.

٢٤) المصدر السابق نفسه، ص١٧٢.

المصادر والمراجع

١) عاطف عضيبات، أزمة المثقفين العرب، دراسة تحليلية، ورقة عمل قدمت إلى ندوة: الانتلجنسيا العربية / برعاية الجمعية العربية لعلم الاجتماع، منشورات المكتبة العربية، تونس، ١٩٨٧.

٢) محمد صبور، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي/ الأكاديميون العرب والسلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- ط٢، ٢٠٠١.

٣) توني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة/ معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ت: سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١٠.

٤) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربي، ت: محمد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠١٠.

٥) جون سكوت (محرراً)، علم الاجتماع/ المفاهيم الأساسية، ت: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

٦) دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ت:د. منير السعيداني- المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

٧) عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٨، ٢٠١٢.

٨) علي أوميل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز: دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨.

٩) أريك دافيس، مذكرات دولة، ت: حاتم عبد الهادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.

١٠) سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل،كولونيا- ألمانيا، ط١، ٢٠٠٢.

١١) ادوارد سعيد، صور المثقف، دار عويدات، بيروت، ط١، ١٩٨٩.

١٢) نور الدين زمام، سوسيولوجية المثقف الجزائري، مجلة إضافات/ العدد الأول- شتاء ٢٠٠٨، تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت.